الكاتب والباحث عباس المرشد

الثقافة المستبعدة

كيف تصادر سلطات البحرين ثقافة الشعب البحراني

منتدى البحرين لحقوق الإنسان
١٢ يوليو/حزيران ٢٠٢٣

الكاتب والباحث عباس المرشد

الثقافة المستبعدة

كيف تصادر سلطات البحرين ثقافة الشعب البحراني

ورقة مقدمة لندوة:

واقع الحقوق الثقافية في البحرين

التي نظمها منتدى البحرين لحقوق الإنسان

١٢ يوليو/تموز ٢٠٢٣

منتدى البحرين لحقوق الإنسان
Bahrain Forum For Human Rights

يقال في اللغة: ثَقُفَ كَكَرُمَ وفَرِحَ ثَقْفاً بالفَتْحِ عَلَى غيرِ قِياسٍ وثَقَفاً مُحَرَّكَةً : مَصْدَرُ ثَقْفَ بالكَسْرِ وثقَافَةً مَصْدَرُ ثَقُفَ بالضَّمِّ : صَارَ حَاذِقاً خَفِيفاً فَطِناً فَهِماً فهو ثِقْفٌ. ثَقُفَ الرجل ثَقْفاً وثَقافَةً، أي صار حاذقاً خفيفاً فهو ثَقْفٌ. ومنه المُثاقَفَةُ. وقد نتوقف هنا أمام الجذر العربي المعني بالحذق والفطنة وهي سمات عقلية بالدرجة الأساس تتطلب تدريبا وتعليما ووراثة بين الأجيال كما تعبر عن صفة الممارسة والديمومة النسبية على الأقل.

أما في الاصطلاح فمفهوم الثقافة يصنف من ضمن المفاهيم المشوشة والمبهمة رغم أهميته وكونه من المفاهيم الحيوية للفرد. وفي موسوعة أكسفورد الفلسفية " فُسِّرت الثقافة بأربع طرق رئيسية: باعتبارها ١- مجموعة شاملة، و٢- باعتبارها تكوين اجتماعي، ومن ٣- منظور الحوار و٤- الهوية[1]. والتعريف المشهور الذي يقدمه تايلو يرى الثقافة كل شامل يعطي سياقا للاختيار وصياغة المعنى للحياة. فالثقافة المجتمعية توفر لأعضائها طرقاً ذات مغزى للحياة عبر مجموعة كاملة من الأنشطة البشرية. وهي تعمل في الأساس على توفير منظومة القيم الأساسية التي تساعد الأعضاء على الاختيار بين الخيارات وتفسير قيمتهم، بما في ذلك مثلا ما يتعلق بأشكال معينة من التوظيف أو التعليم أو هيكل الأسرة وتربية الأطفال... " فالثقافة هي ما نحن عليه وما يشكّل هويتنا، فهي شاملة في حدودها، وهي وتركيب أجتماعي في جوهرها، وقائمة على السرد والحوار في آلياتها، وتعبر عن الهوية في مجمل نشاطها.

تنشأ مشكلة الحقوق الثقافية عادة نتيجة نقص الاعتراف بها والصراع من أجل تثبيتها مقابل تدابير واضحة الرغبة في القضاء على الأشكال الثقافية، وبالتالي القضاء على خيارات الإنسان وسردياته المفسرة للأحداث وهويته التي يقدم نفسه بها أمام الآخرين. نتيجة لذلك يرى العديد من فلاسفة السياسية إن احدى التحديات البارزة في القرن الحادي والعشرين تتعلق بالاختلافات الثقافية، وبتعبير آخر قضايا التعدد الثقافي وانفجار الهويات الفرعية، وكيف يمكن معالجة هذه الاختلافات الثقافية داخل المجتمعات.

إن "عدم الاعتراف او الاعتراف غير المطابق أو المشوه، يمكن أن يعد ظلما ويمكن أن يشكل نوعا من الاضطهاد وذلك بتأطير وسجن شخص أو مجموعة في نوع من الوجود الخاطئ"[2] إن خطورة الاعتراف الخاطئ لا تقل خطورة عن عدم الاعتراف أصلا" فالاعتراف الخاطئ لا يتعلق فقط بانعدام الاحترام، وإنما الأسوء من ذلك هو أن تصبح الضحية كارهة لنفسها أو لهويتها، ومن هنا فإن الاعتراف لا يعتبر مسألة شكلية على الإطلاق وإنما هو تعبير عن حاجة حيوية للإنسان كما يعبر شارول تايلور.

ما تجدر الإشارة إليه هنا أن هناك حاجة إلى الانتباه في أن التعدد الثقافي يبقى ملتسبا نسبيا ويختلف باختلاف السياسقات الثقافية والسياسية. رغم ذلك فإن المعايير العامة أو الكونية تفرض أن تكون تلك الاختلافات محكومة بكرامة الإنسان وحريته وسعيه ناحية المساواة.

لهـذا فإن الصراع اليوم هو صراع نحو نزع الاعتراف كما يؤكد أكسـيل هونيث الذي يرى أن الاعتراف المتبادل كفيل بوضع حـد للصراعـات الاجتاعيـة القائمة علـى السـيطرة والهيمنة والظلـم الاجتماعي" إن الصـراع المنظور إليه هنا يعود إلى الاحبـاط من عدم تحقـق الوعود وعدم تلبيـة المطالب وإلى الانتظـار والترقـب والتطلـع نحـو مـا هـو ضـروري للهويـة الجماعية والفردية. فالاعتراف ليس معطى مباشـرا او أوليا ولكنـه حصيلـة صـراع ونـزاع وحركـة قائمـة بيـن المطلـب والاسـتجابة. ويقرر هونيث ثلاثة أشـكال من الصراعات ذات الأصـول القائمـة على الاعتـراف أو نقصه أو تشـويهه بما يؤسس تجربة أخلاقية تكرس الاحتقار الاجتماعي هذه الثلاثة الأشكال هي:

- الازدراء والاحتقـار علـى المسـتوى الجسـدي عبـر التعذيـب أو غيـره من الممارسـات التي يشـعر فيها الضحيـة فردا أو مجتمعـا بالذل والخضـوع لإدارة الغير وتبعيته لهم.

- الحرمان من الحقوق المشروعة لان ذلك سيؤدي حتما إلـى أن المجتمـع لا يتعـرف بنفس درجة المسـؤولية التي يعترف بها لأعضاء المجتمع الآخرين.

- المسـتوى القيمي حيـث ان الحكم القيمة الاجتماعية لعض الأفراد بصورة سـلبية والتـي لا تليق بمقامهم الاجتماعـي والاخلاقـي وهـذا المسـتوى لـه علاقة مباشرة بكرامة الغير وتقديرهم الاجتماعي داخل الأفق الثقافي للمجتمع.[3]

وانطلاقاً من التصور السابق فإن البحث عن الاعتراف يفترض الحديث عن الكرامة التي تتضمن البحث عن الاحترام والمساواة والحرية، وهذه المطالب عادةً تبرز حين يكون العكس على أرض الواقع. ومن ثمّ كل شخص يستحق الاحترام، وإن للجميع مجموعة من الحقوق والواجبات، وألا يتمتعوا بمعاملة مختلفة من منظور مواطن أدنى أو أعلى أو من الدرجة الأولى أو الثانية، واحترام المساواة تعني الاعتراف واكتشاف وتكوين المرء، وربما تُعد فريدة من نوعها، وفي كلتا الحالتين ليس شعور المرء باحترام الذات فحسب، إنما هناك شعور أعمق يتملكه ويُعبر عن وضع خاص لوجوده.[4]

ويعتقد تايلور ان السياسة المعاصرة باتت تتشكل من خلال مطالبة الأفراد والجماعات المقموعة او المهمشة بالاعتراف. لذلك يمارس الفرد او الجماعة السياسة من اجل الاعتراف بالهوية ودور المجموعة في تحديد المصلحة العامة أو الخير العام كونه يمثل الوجه المشترك ومن أجل الوصول إلى القوة في الإطار السياسي القائم فالإنسان محتاج إلى الاعتراف الآخرين به في المجال العمومي وتحديد المصلحة العامة. ولا يمكن تحويل هذا الحديث النظري إلى ممارسة عملية دون أن يكون هناك نزوع نحو تحقيق العدالة من خلال إصلاحات دستورية والاعتراف بكون الثقافة جزءا لا يتجزأ من العملية السياسية.[5]

الاعتراف المفقود في الدولة غير المنجـــــزة

بالانتقال إلى تجربة البحرين في الحقوق الثقافية أو ما اقترح تستتمها بـه " معضلة الاعتـراف" فإن أسـئلة حائرة توجب ضـرورة الاصغـاء إليهـا. لمـاذا لا تعتـرف الدولـة بحقـوق مواطنيهـا وكيف تزدرئ بهم من خلال عـدم العتراف بهم أو الاعتـراف الخاطـئ بهوياتهـم؟ مـا الذي يجعل مـن الحقوق الثقافيـة فـي البحرين ملغومة بالاضطهـاد والإقصاء؟ هل يسـتدعي وعينا اليوم بعصر صـراع الهويات والنزاع من اجل الاعتـراف بتأسـيس الحراك السياسـي على أرضيـة جديدة بوصلتها الاعتراف بحق الجماعات المهمشـة في المشـاركة والاحتـرام؟ وعليه هل يتوجب تغيير خطاب الحركة السياسـية إلى خطاب الكرامة ونبذ الازدراء؟

إن أسـئلة بهذا الحد المفتوح تحلينا في النهاية إلى أننا أمام مشكلة سياسية واجتماعية أكبر، هي مشكلة الاعتراف، وما ينتج عنها من تسويات أو صراعات مختلفة في الصعد. فإذا كانـت الثقافـة معنيـة بتقديـم المعنـى للفـرد أو الجماعـة ومسـؤولة بطريقة ما عن أغلب الاختيارات التي يبنون عليها أنماط معيشتهم، فماذا تبقى من كرامتهم إن سلبت منهم ثقافتهـم، وتـم إجبارهـم علـى أن يكونـوا تابعيـن للثقافة المهينـة أو تابعيـن غيـر احـرار لهـا؟ وهـل يصبـح الحيث عن العدالة السياسـية دون الأخذ الاعتبار بالتفاوت الثقافي بين

المجموعات التي يتشكل منها المجتمع والدولة؟ أما السياسة فمنذ تحول العالم من العالم التقليدي إلى العالم الحديث في السياسة فقد أصبحت الثقافة مرهونة وحبيسة أدراج الساسة وصناع القرار في الدوائر الحكومية والمنظمات الدولية.

إن تجربة الحكم في البحرين تعطي مؤشرا قويا على أن الحقوق الثقافية فيها ملغية تماما أي غير معترف فيها أصلا وإلى جانب ذلك تقدم شواهد كثيرة من الممارسات والتدابير أن سياسات الحكم تتجه إلى ترسيخ اعترافات خاطئة ومشوهة للجماعة الأصيلة ذات الأغلبية وذات الإرث الثقافي المادي والمعنوي. . لقد كان أكسيل هونيث محقا في نظرته إلى العالم الاجتماعي والسياسي على أنه يعيش صراعا على الاعتراف وحدوده فكلما كان الاعتراف واسعا كلما خفت حدة الصراعات والعكس عندما يغيب الاعتراف او تخف سطوته ندخل جمعيا في صراع ليس من أجل الوجود بل من أجل نيل الاعتراف بذواتنا وبالآخرين.

لقد استغلت عائلة الحكم في البحرين حداثة الدولة القومية في حينها وكرست سياساتها للتوافق مع إكراهات الدولة القومية العامة في حين أن الأمر في البحرين لم يخلو من مرواغة واضحة حيث أصبحت الدولة القومية عملية غير منجزة ومشوهة نظير توظيفها لتلك السياسيات في خدمة أغراض الصراع مع البحارنة والوجود الشيعي في البلاد. لقد تصرفت الدولة الحديثة في البحرين كدولة احتلال، ولم تكن دولة قومية وطنية تحترم مواطنيها وجماعاتها المختلفة، لسبب بسيط أن الأمة القومية التي رعيتها الدولة لم تشمل

جوهريا السكان الأصليين والبحارنة كجماعة تستحق الاحترام والاعتراف، بل أسست الدولة على مركزية وقومية بيت الحكم كمركز تتبعه أطراف موالية ومتحالفة من القبائل أو من الأفراد. وبالتلي نسجت علاقة الدولة بالمجتمع على ركائز احتقارية وخلق صورة دونية للجماعة الأم للجتمع. والذي يغيب عن صناع السياسات هناك أن المجتمع ابحراني أقدم تاريخيا وثقافيا من الدولة بصيغتها الحديثة أو المشيخية التي سبقت الدولة الحديثة.

ما من شك إن توصيف خلف[6] لعملية بناء الدولة في البحرين بانها عملية غير منجزة توصيف دقيق وصائب، خصوصا إذا ما كان الإطار المرجعي عند خلف يتحمور حول قوة المواطنية والدولة الدستورية في صهر الاختلافات وتوحيد مسارها ناحية بناء مواطن نموذجي. والحال أن هذا الإطار متعسر جدا ليس في الدولة القومية الغربية التي نبذت تلك السياسات وتحولت إلى التعددية، وبالتالي فهي في عتبة تجاوز الديمقراطية التمثيلية. أما الوضع في البحرين والبلاد العربية فهو إلى التخلف أقرب، حيث لم تنجز ديمقراطيتها فضلا عن تنوعها الثقافي وتنوعها السياسي. فبيت الحكم لا يزال مصرا على عدم الاعتراف بالآخرين وعدم احترامهم وتقديرهم.

من الناحية التاريخية كان البحارنة باعتبارهم أغلبية مقهورة وأغلبية معرضة للقمع والإزدراء سباقون إلى تأطير حراكهم السياسي والحقوقي بمسألة الاعتراف عبر العرائض التي رفعت منذ بدايات القرن العشرين إلى الإدارة البريطانية وإلى الحاكم في حينها عيسى بن علي. إن نظرة فاحصة

إلى تلك العرائض السياسية تؤكد جذور المشكلة السياسية والاخلاقية التي تسبب فيها نظام الحكم وهي سعي البحارنة إلى نيل الاعتراف بأنهم مؤهلين سياسيا وأخلاقيا واجتماعيا. ونجد في بعض العرائض صيغة واضحة من الاضطهاد والتحقير الذي لحق بالبحارنة جراء سياسات بيت الحاكم. لا نعلم الآن ما هي القوة التي تمتع بها أولئك الأسلاف لأن يعلنوا عن رفضهم وحراكهم الساعي للاعتراف ومواجهة جبروت الحكم والدهاء البريطاني الداعم والمقوي لبيت الحكم. إنها إحدى الفترات التاريخية المغلقة والتي يمنع النظام الثقافي السائد من التعاطي معها وبحثها وتحريم إظهار وثائقها والنظر إلى من يتحدث عنها على أنه خطر يهدد سلامة الدولة والمجتمع.

كان البحارنة مدركين بدرجة ما إن عزل الحاكم وإدخال بعض الإصلاحات الإدارية غير كاف لتحقيق اعتراف كامل بحقوق الشعب البحراني وقد أعربوا في عريضة متا×رة في ١٩٢٤ عن شكوكهم حول السياسة البريطانية ومدى مصادقيتها في نزاع الاعتراف بالبحارنة كمواطنين جديرين بالاحترام وتقدير تراثهم الثقافي المادي والمعنوي. كان الرد البريطاني واضحا في هذا الأمر وهو أن السيطرة والقوة ستكون للائلة الحاكمة وأن عليكم الاقتناع برفع بعض المظالم عنكم وعليه فإن توقعاتكم بنيل اعتراف كامل بثقافتكم سيكون ضربا من الخيال.

لهذا خلقت الإدارة البريطانية بالتنسيق مع بيت الحكم المساحات المسموح بها للحراك السياسي وعملت بطريقة ذكية على تأطير الهويات السياسية المختلفة بأطار الاعتراف

الخاطئ والمشوه. وليس بعيدا هنا أن الإدارة البريطانية وبيت الحكم قد شخصا باعتبارهما طرفا احتلال أن البحارنة يشكلون عائقا أمام المصالح المشتركة وان حراكهم السياسي يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار مستغلين في ذلك الحقوق الثقافية.

كانت أولى المعارك التي خلقها بلجريف هو نزع المشهد ذو المنارتين من سياقه الثقافي الشيعي والتاريخ المادي للبحارنة، ومحاولة وضعه تحت إدارة سنية أو إدارة مشتركة بحجة أنه متنازع عليه. وبالمثل فإن الأنظمة الإدارية التي تأسست عليه الدولة الحديثة مثل نظام الطابو لم ينصف البحارنة ولم يعترف بحق في الأراضي المنهوبة من ملاكها الأصليين. وعبر القانون الظالم تحولت مظالم البحارنة إلى مغانم مشروعة قانونيا.

وإذا ما انتقلنا إلى الإدارت الأخرى كالقضاء أو الأوقاف باعتبارها مؤسسات حكم ذاتي للجماعة الشيعية سنجد مقدار التدخل المباشر من قبل بلجريف أو الحاكم في إخضاع تلك المؤسسات للجماعة المهيمنة ونزع محتواها الثقافي والهوية التي من المفترض أن تعبر عن هوية المجتمع البحراني. وجميع تلك النزاعات، أسست وعيا بأهمية نزع الاعتراف بأصالة المجتمع البحراني وبشرعية حراكه السياسي.

في المرحلة التالية من بناء الدولة الحديثة، وجدت الدولة في الهوية القومية وسياساتها المفرطة في الشوفانية والتطرف بابا يخقق مأربها ويعفيها من مسألة الاعتراف بحقوق الجماعات الثقافية والتعبير عن الهوية أو حتى الخيارات الحياتية التي تعيش من خلالها الثقافة.

فوجدنا الدولة تبني قوانينها وسياساتها بشكل مستقل تماما عن ثقافة البلاد وثقافة الجماعات الأصيلة فيها، مستندة في ذلك إلى سياسيات قومية حددها ويل كيملكيا بعدة مسارات[7] من بينها:

١. تبني قوانين اللغة الرسمية التي تعترف بلغة المجموعة المسيطرة على أنها اللغة القومية الرسمية الوحيدة. وفي الحالة البحرانية فإن اللغة العربية لا مفر من اعتمادها كلغة قومية رئيسية إلا أن المجال اللغوي هنا يستوعب اللهجات المحلية التي تعتبر بمثابة اللغة الثانوية والمعبرة عن التراث الثقافي المحلي. وبدلا من تكافؤ الفرص للهجات المحلية عمدت الدولة بفرض اللهجة البدوية كلغة ثقافة محلية سائدة واستبدلت اللهجة البحرانية بلهجات نجدية. والأخطر في هذا الاستبعاد هو تحقير اللهجة واللغة التي يتحدث بها البحارنة ووصمها بالتخلف والإزدراء كما في العديد من السياقات التي فرضت على الكثيرين الاستحياء من لهجاتهم ومحاولة التحدث بلهجات غيرهم.

١١. بناء نظام قومي للتليم الإلزامي يقدم مناهج نموذجية تركز على تعليم لغة/ أدب/ تاريخ الجماعة المسطيرة. فكتب التاريخ ولامواطنة تمجد من أساطير الحكم وتلغي التاريخ السياسي للقوى المعارضة فضلا عن تاريخ الشعب البحراني قبل احتلال آل خلفية. وكان لافتا هنا التؤاطئ البريطاني مع سياسات بيت الحكم بعد متنصف الاربيعنيات عندما وضع تقرير مطول حول سياسات التعليم أن يلاحظ التقرير أن

المناهج المقـررة في المدارس هي طبعات مصرية لا تحمـل رموز الثقافـة المحلية واقتـرح التقرير ان توضع صـور الحاكـم وعائلته علـى الصفحات الأولـى لتعزيز المواطنـة وربـط التلاميـذ بتـراث القبيلة المسـيطرة وحكامهـا. كما تغيب عن كتب اللغـة العربية مقطوعات الأدب البحرانـي كليـا فـلا نعثـر علـى نـص أدبي أو مقطوعة شـعرية لشـاعر بحراني إلا نادرا وهو أبراهيم العريـض لاسـباب لا يجهـل أحد أمـا التراث الشـعري والأدب الـذي امتـاز به المجتمع البحرانـي طوال قرون طويلة فلا يجد طريقه إلى المناهج التعليمية.

III. مركزية القوة السياسـية واستبعاد السيادة والحكم الذاتي التي تتمع بها الجماعات بحيث تتخذ كل القرارات المهمة في منتدى تشكل الجماعة المسطيرة أغلبيته. وهذا يتشـكل يف شكل نظام الحكم وتوزيع القوة في مفاصـل الدولـة فطـوال ال. . ١ سـنة كان الحـراك السياسي ينزع من أجل الاعتراف السياسي.

IV. نشـر لغة المجموعة المسطيرة وثقافتها من خلال المؤسسـات الثقافية، بما في ذلك وسائل الإعلام أو المتاحـف العامة. وتبني رموز الدولـة والاحتفال بتاريخ الجماعة المسـيطرة وأبطالهـا وثقافتها وينعكس ذلك في الإجازات الرسمية وتسمية الشوراع والأبنية.

٧. تبنـي سياسـات الاسـتيطان التي تشـجع أعضاء الجماعة المسـطيرة الاستقرار في مناطق أقامت فيها تاريخيـا الجماعـات الأصيلة وذلـك لكـي يتغلبوا على السكان الأصليين في أرضهم الأصلية.

VI. تبني سياسة الهجرة التي تتوافق مع لغة وتاريخ الجماعة المسطيرة .

VII. الاستيلاء على الأراضي، وأماكن صيد الأسماك التي كانت تملكها المجموعات الأخرى والسكان الأصليين.

إن النتيجة المستهدفة من هذه السياسات واضحة وهي أن تتركز القوى السياسية والشرعية في المجالس والفضاءات التي تسيطر عليها الجماعة لمسيطرة والمهيمنة وإقصاء وإزدراء وتحقير الأغلبية.

على أن ذلك لا يعفينا من دراسة التحول التكتيكي لسياسة نظام الحكم في البحرين في الرمحلة التالية لمرحلة تنفيذ سياسات الدولة القومية، فالذي يبدو أن بيت الحكم أصبح واعيا بشروط اللعبة الدولية الجديدة القائمة على التعددية الثقافية بدلا الاحتكار والسيطرة. وهنا ملاحظتين مهمتين يجدر بحثهما بشيء كثير من العناية.

الملوحظة الأولى: اعتماد الفردية في العلاقة بين الحكم والمواطنين وتحجيم الجماعات أو التكتلات أي كان نوعها سواء كانت عابرة للانقسامات الثقافية والاجتماعية كالأحزاب والجمعيات السياسية، أو متمحورة حول زعامة ما كالجماعات الدينية. فبيت الحكم لا يبحبذ اليتعامل مع الجماعات بصفتها الاعتبارية، بل يفضل التعامل مع الأفراد متفرقين. وبتعبير عبدالهادي خلف هو يلجأ إلى التشطير العمودي للجماعات ويلغي تمثيلها لصالح انقسامات داخلية بين الجماعات وداخلها.

الملوحظة الثانية: وهي الأكثر خطورة لكونها تتقاطع والمصالح الغريبة التي تفضل التعامل مع مجتمع منقسم ومتعدد يفتقد للاغلبية الموحدة. وهنا تأتي مبادرات بيت الحكم في تقوية الأقليات الصغيرة واختلاق جماعات حديثة، وتقسيم الجماعات الكبرى إلى وحدات أصغر لتحويل المجتمع الأكثري إلى أقلية ضمن أقليات" كاتونات متجاورة" يمكن السيطرة عليها والتحكم في خياراتها، وضمان ولائها للمركز القوي. وفي الوقت ذاته يحظى بيت الحكم بدعم غربي ودولي لكونه يشجع التعددية ويضع ركائز الفردية ضمنها.

من نظام المظالم إلى نظام المغانم

في العام ١٩٨٣ عقد مؤتمر ضخم في البحرين حمل اسم " البحرين عبر التاريخ" برعاية ولي العهد آنذاك حمد بن عيسى الملك الحالي للبلاد. واجه المنظمون للمؤتمر معضلة كبيرة في إعادة كتابة تاريخ البحرين، وهي وجود الهوية الشيعية وهوية السكان الأصليين المعروفين بالبحارنة.

تجاوزا لهذه "المعضلة" تم سرد تاريخ البحرين القديم طوال العصور التاريخية، باستثناء تاريخ التشيع وتاريخ البحارنة. كانت مهمة المؤتمر تتمثل في تسويق "هوية جديدة للبحرين" وظيفتها ربط الهوية الجديدة الوافدة " احتلال ال خلفية للبحرين" بتاريخ البلاد الضارب في العمق. فتمحورت أغلب البحوث حول تاريخ دلمون والفترات التاريخية الأقدم في إشارة واضحة لمحاولة تقوية ذاك الترتباط المختيل. ما من شك أنها عملية مستحيلة تاريخيا أن تقوم بربط جماعة وافدة من بلاد بعيدة بهوية بلاد تمتلك عمقا تاريخيا طويلا يمتد لآلاف السنيين. وستبدو المهمة ضربا من الخرافة عندما تعزل تاريخ ألف سنة هو تاريخ البحارنة في هذه الأرض.

اللافت هنا أن المؤتمر قد خرج بتوصيات مكتوبة وأخرى غير مكتوبة وهي التي تمثل بداية مشروع تصفية الهوية البحرانية وتصفية حقوقها الثقافية. وسريعا تقرر لدى

السلطات الحاكمة إنشاء جامع ديني كبير - يعد الأكبر في ذاك الوقت - يحمل لقب جامع الفاتح إشارة إلى أسطورة فتح البحرين على يد قبيلة آل خلفية سنة ١٧٨٣ .

لا يعني ذلك خلو المراحل السابقة من تحديات ثقافية وبدايات صراع الهوية كما في فترة عشرينات القرن الماضي حيث بدأت المحاولة الأولى لكتابة وسرد تاريخ البحرين من قبل المؤرخ الشيخ النبهاني حيث تلاقت إرادة الحاكم عيسى بن علي مع رغبة النبهاني في كتابة تاريخ الاسرة الخليفية وتعزيز وجودها وربط تاريخ البحرين بدث الاحتلال الذي حدث في ١٧٨٣ .

إن اختلاف أغراض كلا المرحلتين مهم جدا في فهم سياقات إثارة مسألة الحقوق الثقافية في البحرين، وما الذي تعينه بالنسبة لنا اليوم.

إنني أعتقد بشكل مبدئي، أن حرب الثقافة واستبعاد الثقافة البحرانية وتصفية مواردها بدأ مع ذاك المؤتمر ومخرجاته حيث قرر مركز الوثائق التاريخية الذي يترأسه ولي العهد أنذاك حمد بن عيسى آل خلفية، رعاية المؤتمر وأخذ على عاتقه إعادة كتابة تاريخ البحرين وخلق هويتها الثقافية بما يتلائم والثقافة الجديدة الوافدة. وبذلك تم اختزل تاريخ وهوية البحرين في تاريخ وهوية الأسرة الحاكمة ملحقاتها المذهبية. وهنا أنا أعني ما أقوله بمصطلح الملحقات المذهبية فالأساس لدى بيت الحكم هو تغليب وفرض ثقافة الأسرة الحاكمة وهويتها وتوظيف المذاهب والطوائف الأخرى لخدمة هذا الغرض.

سنرى لاحقا بعد هذا التاريخ، وهو تاريخ مختار بعناية فائقة حيث يمثل مرور مأتي عام على احتلال البحرين، كيف سيتم تغير وجه البحرين الثقافي واستبعاد الثقافة الأصيلة واستيعاب الثقافة الوافدة الجديدة وتحويلها كرمز وحيد لثقافة البحرين وهويتها.

فعلى مستوى المناهج التلعيمية استغرق الامر بضع سنوات لإدخال مقررات تعليمية جديدة تختلف في طريقة عرضها لتاريخ البحرين ومشاركة البحارنة في صياغته. فخلت كل المناهج من أي صلة تاريخية او مذهبية تسلط الضوء على تاريخ وهوية البحرين الشيعية. وتم من خلال المناهج تلك تعزيز أساطير ثقافية كانت رائجة لكنها تحولت إلى مرتكزات أساسية يجب على الطلبة استيعابها وتقديم الامتحانات على ضوئها. إضافة إلى ذلك تسربت إلى المناهج الدينية العقائد التكفيرية التي تحقر من عقائد الشيعة وتخرجهم عن الدين الإسلامي ووصفهم بالشرك والابتداع.

إن نظرة فاحصة وسريعة للمناهج التعليمية المعمول بها بعد ١٩٨٣ توضح الاتجاه الذي ستسير عليه الدولة في محاربة الثقافة الأصيلة وفصل الأجيال عن تاريخها الثقافي. فلا وجود للشعراء البحارنة ولا وجود لتراثهم أو موروثهم الثقافي الضارب في العمق. بل أكثر من ذلك فرضت الدولة على الأكثرية السكانية أن تتعلم مذاهب دينية باستثناء مذهبها وعندما قررت إنشاء معهد تعليمي خاص للمذهب الجعفري تدخلت فيه بشكل مباشر على أن يدرس مناهج التعليم العامة مع إضافة مواد بسيطة في الفقه الشيعي

المبسط وحرمت على مناهج المعهد تاريخ تاريخ المذهب وتاريخ الشيعة في البحرين.

بدورها أخذت وزارة الإعلام على عاتقها تنفيذ الحيز الأكبر من التوصيات غير المكتوبة فأبرزت الطابع الفلوكلوري والتراث الوافد، على أنه التراث الأصيل والوحيد للبحرين، كما في أعمال الزار وفنون الطرب ذات الأصل والطابع الأفريقي الواضح. وعملت وزارة الإعلام على لعب دور حارس العقيدة وحارس الهوية الجديدة عبر منع الكتب التاريخية المحايدة أو التراث الشيعي من التداول إلا بقدر محدود ومختار بعناية تحت ذريعة واهية هي منع الاحتراب الطائفي أو الإساءة للهوية الرسمية للبلاد. حتى تلفزيون البحرين الذي يفترض به أن يكون معبرا عن التنوع والتعددية الثقافية فرض في مسلسلاته وبرامجه استخدام لغة منحازة ومنع اللهجة البحرانية من الظهور وعندما حان وقت قطاف بعض تلك الانحيازات قدمت شخصية البحرانية بصورة هزيلة ضعيفة متخلفة ثقافيا واجتماعيا ووصل الحال في بعض البرامج إلى تقديم شخصية ابحراني كشخصية مهزوزة سياسيا متآمرة مع الخارج تفتقد إلى الوطنية.

رغم أهمية الوقوف أمام هذه المظاهر المخلة باتقافيات الحقوق الثقافية والاجتماعية إلا ان الوضع في البحرين يختلف كثيرا عن ما تقود إليه بنود العهدين الدوليين حول الحقوق الثقافية والاجتماعية أو حتى اتفاقية لاهي التي وقعت عليها البحرين في ١٩٩٩ والقاضية باحترام وحماية الأثار الثقافية وقت النزعات. ففي البحرين لا تثار قضية الحقوق الثقافية من الزوايا الأربع التي تشكل مجمل

المطالبات الثقافية. ومن الخطورة بمكان التعامل مع المسألة الثقافية في البحرين ضمن المساحة التي تقررها تلك الزوايا الأربع، لأنها في النهاية تكرس الواقع الذي يريد بيت الحكم ترسيخه وتسويقه. إن قضايا الحقوق الثقافية التي تناقش اليوم تتعلق بالهويات والجماعات المصنفة كأقليات تطالب بحقوقها الثقافية سواء من زاوية الليبرالية والتعددية الثقافية التي يتشكل عليها العالم الغربي اليوم، أو من ناحية المطالب التي ترفها الأقليات أمام توغل الأكثرية واستبدادها.

في حين أن ما يحدث في البحرين ليس من هذا النمط إطلاقا، بل هو على العكس تماما أي حكم الأقلية القاهر على الأغلبية وتحويل الأكثرية إلى أقلية مستضعفة منزوعة الحقوق مستبعدة من الإطار العام للدولة ويصل الأمر إلى تدشين حرب على الهوية وتصفيتها.

إننا بالأحرى أمام تقنيات مشابهة لتلك التي كانت أنظمة الاستعمار تمارسها في حق الشعوب المستمعرة حيث تفرض سياسة الاستبعاد على أسس طائفية وعرقية. ومع الأسف فإن إرث النزاعات القبلية لم ينتهي إلا شكلا، أما مضمونا فإن مفاعليه ربما لا تزال حاضرة. هو صراع مع عبد قيس التي أرتت أن تكون هويتها السياسية والمذهبية مختلفة عن كثير من القبائل ذات السيادة في الجزيرة العربية، ولما كان الحكم سائدا في فروع قبائل مختلفة ثقافيا ومذهبيا عن قبيلة ربيعة وعبد قيس فيمكن رد كثير من الممارسات إلى هذا البعد الخفي.فالاستبعاد كما يمكن تعريفه هو " حالة من من الحرمان تعيشها مجموعة سواء

كانت لغوية أو إثنية أو عرقية ما يحول ون الاعتراف بها واحترامها وتاي اكثر أشكال هذا الاستبعاد تطرفا من قبل سياسات الدولة التي تستهدف قمع او منع استخدام اللغات أو الشعائر الدينية او الأعراف من خلال سن قوانيين رسمية أو فرض قيود على الحرية الدينية او تبني سياسات تستهدف الرفع من شأن رموز الدولة على حساب تجاهل وتاريخ الجماعات الاخرى وثقافتها"

ولكن كيف تخفي الدولة هذه الأصول المشينة ؟ يمكن للدولة أن تعطي بعض الأفراد جزءا من تلك الحقوق أو تقلل القيود عليهم ومن ثم تسويق ذلك كسياسات عامة؟ في حين أن الحقوق الثقافية لا تترسخ في الأفراد ولكن في المجموعات سواء كانت أقلية أو أكثرية مضطهدة كالشعب البحراني. من هنا يمكن فهم سياقات تخريب وتصفية التراث البحراني بشقيه المادي والمعنوي من خلال الركائز التالية:

- الاستبعاد من المجال العمومي والمساحات البصرية العامة (عدم الاعتراف بالتنوع المذهبي، فرض قيود بيروقراطية على الممارسات الدينية والثقافية، حظر ممارسة الطقوس الشعائرية، الإزدراء اللغوي..)

- التربية على عدم الاعتراف (منهاج التعليم العام، التشهير بالعقيدة البحرانية، التسفيه بالخيارات السياسية،)

- الاسبعاد السياسي ومن المشاركة والإدارة المستقلة.

إذن نحن أمام استئصال ثقافي يستهدف محو المعالم الدينية والتاريخية لجماعة البحارنة. وإجبار الأكثرية على التناغم مع الأقلية الحاكمة والغاء خصوصية البحارنةكمجوعة أصيلة في البلاد.

المصادر

١ - مـا هــي الثقافة: باتي تامرا لينادر: ترجمـة ديمة الحارثي، مجلة حكمة ، ديسمبر ٢٠٢١.

٢ - الهوية وسياسة الاعتراف شارل تايلور نموذجا: الزواوي بغورة، مجلة المواقف للبحوث والدراسـات في المجتمع والتاريخ(العدد٩ ديمسبر ٢٠١٤)، صص، ٢٩٦-٢٠٩.

٣ - فلسفة الاعتراف عند أكسل هونيث الصراع من اجل الاعتراف: حسام الدين فياض، مؤسسة مؤمنون بلا حدود، يونيه ٢٠٢٣

٤ - Taylor, Charles, The Politics of Recognition ,p ٣٧/. التأسـيس الفلسـفي لسياسـة الاعتراف عن تشـارلز تيلور: قيس ناصر راهي. مجلة حكمة، يوليو ٢٠٢٠.

٥ - سياسة الاعتراف والحرية سجال وإطار نظري تحت طائلة الراهن العربي: مهند مصطفى، مجلة تبيين،العدد ١٧ صيف ٢٠١٦. ص

٦ - بنـاء الدولة فـي البحرين المهمة غير المنجزة: عبد الهادي خلف، دار الكنوز الأدبية

٧ - ادويسا التعددية الثقافية: ويل كيمليكا، ترجمة أمام عبد الفتاح، سلسلة عالم المعرفة، الكويت،ج١ ص ٨٥-٨٧

الكاتب والباحث عباس المرشد

الثقافة المستبعدة

كيف تصادر سلطات البحرين ثقافة الشعب البحراني

منتدى البحرين لحقوق الإنسان
12 يوليو/حزيران 2023